﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٤﴾ [يس: 1 - 4]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلها:

تعظيمُ رسالةِ المُصطفى المُرسَل مِـن تعظيمِ القرآنِ المنزَّل

بعد أنْ تكرّرَ ذِكْرُ مجيءِ النَّذير في سورةِ فاطر في قوله: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ﴾ [فاطر: 37]، وقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ لَّيَكُونُنَّ أَهۡدَىٰ مِنۡ إِحۡدَى ٱلۡأُمَمِۖ فَلَمَّا جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ﴾ [فاطر: 42] افتتحَ هذه السّورةَ بأنَّه تعالى أرسلَ محمّدًا ﷺ ليُنذرَ قومًا ما أُنذِرَ آباؤُهم.

ولمّا أقسمَ الله تعالى بالقرآنِ الحكيم - وهو قسمٌ عظيمٌ - ناسبَهُ أنْ يكونَ جوابُ القسم أمرًا عظيمًا له شأنٌ يتعلَّق بالقرآن، وهو إثباتُ رسالةِ النّبيِّ ﷺ المُرسَل بالقرآن، ولمّا قرّر أنَّ رسول الله ﷺ من المرسَلين أخبرَ بأعظم أوصافِ الرّسول الدالَّة على صدقِ رسالته، وهو أنَّه ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾: (حكم) يدورُ اللّفظُ على معنى المَنْعِ، وأَوَّلُ ذلكَ الحُكْمُ، وهو المَنْعُ مِنَ الظُّلْم، وكُلُّ شَيءٍ مَنَعْتَهُ مِن الفَسادِ فقد حَكَمْتَهُ وأَحْكَمْتَه، والإحكامُ: الحُسْنُ والإتقانُ، يُقالُ: أَحْكَمْتُ صُنْعَ الشَّيءِ؛ أيْ: أَتْقَنْتَهُ، والحكيمُ: المُتْقِنُ للأُمورِ، والحِكْمَةُ: إصابةُ الحقِّ بالعِلْمِ والعَقْلِ، وهي مِنَ الله تعالى: العلمُ بالأشياء وإيجادُها على غاية الإحكام، ومن الإنسان: معرفةُ الموجودات وفِعلُ الخيرات[1]، والمقصودُ بالحكيم في الآية: وصْفٌ إمّا بمعنى فاعِلٍ؛ أي الحاكِمُ

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، والرّاغب، المُفردات، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).

على الكُتُبِ بتمييزِ صحيحِها مِنْ مُحرَّفِها، وإمّا بمعنى مُفْعَلٌ؛ أَيْ: مُحْكَمٌ، وإمّا بمعنى ذي الحكمةِ؛ لاشتمالِه على الحِكمةِ والحقِّ والحقائقِ العاليةِ.

2) ﴿صِرَٰطٍ﴾: أصلُ (صرط) الطَّريقُ الواضِحُ، وسُمّي صِراطًا؛ لأنَّ النّاسَ يَسلُكونَهُ بِسُرعَةٍ لِكونِهِ واسِعًا مُستقيمًا، والجَمْعُ: صُرُطٌ، أو مِنْ سَرِطتُ الشَّيْءَ: إذا ابْتَلَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ - أي: الطَّريق - يَبْتَلِعُ المارَّةَ لِكَثْرَةِ سُلوكِهِم[1]، والمقصود بالصِّراط في الآية: الطَّريقُ البَيِّنُ.

3) ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾: (قوم) المُستقيمُ: السَّويُّ، مُشْتَقٌّ مِن القَوامِ، وهو اعتدالُ الذّاتِ، يُقالُ: قَوَّمْتُهُ فاستقامَ، وهو الَّذي لا عِوَجَ فيه ولا تعاريجَ، والاستقامةُ تُقالُ في الطَّريق الَّذي يكون على خطٍّ مستوٍ، وبه شُبِّه طريق المُحِقّ، نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: 6]، وهو أحسنُ الطُّرُق؛ لأنَّه أقربُ إلى المكان المقصودِ من غيرِه، وقوَّمتُ الشَّيءَ فهو قَويمٌ؛ أيْ: مُستَقيمٌ[2]، والمُرادُ بالمستقيم في الآية: المُعتَدلُ الَّذي لا اعوجاجَ فيه[3]؛ وهو طريقُ الإسلامِ وشرعتُهُ ومنهاجُهُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تـأكـيـدُ صِـدْق الـنَّـبـيِّ ﷺ في الـبـلاغِ عـن الله ذي الـعُـلـوِّ، بـدلالـةِ تـنـزيـل القرآنِ المتلوّ

ابتدأَ اللّهُ تعالى هذه السّورةَ الكريمةَ بقَولِه: ﴿يسٓ﴾، وهو من الحُروفِ المُقَطَّعةِ الَّتي افتُتِحَت بها بعضُ السّوَرِ القُرآنيَّةِ؛ للإشارةِ إلى إعجازِ القُرآنِ الكريمِ، ثمَّ أقسَمَ تعالى بالقُرآنِ الحَكيمِ الذي لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديه ولا من خَلْفِه على أنَّ مُحمَّدًا ﷺ من رُسُلِ اللّهِ، وهو على طَريقِ الهُدى المُستقيمِ الَّذي لا اعوجاجَ فيه، الموصلِ إلى اللّهِ وإلى جنَّتِه، وأنَّ هذا القُرآنَ تَنزيلٌ من اللّهِ العزيزِ الرَّحيمِ[4].

(1) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة، وابن سِيده، المُحكم، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، وابن منظور، لسان العرب: (سرط - صرط).

(2) الرّاغب، المُفردات، والجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (قوم).

(3) طنطاويّ، التَّفسير الوسيط: 1/ 23.

(4) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 400، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 5، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 22/ 145.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

سرُّ التّعبيرِ بالقَسَمِ في السّياقِ الأكرمِ:

في القَسَمِ دعوةٌ للتفكُّر وحثٌّ على التّدبُّر

في ذِكْر الدّليلِ بصورةِ اليمينِ تنوُّعُ أساليب ذِكْره، والحِكْمَةُ من الإتيانِ بالقَسَم في إثباتِ رسالةِ النَّبيّ ﷺ، في قوله: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ - مع أنَّ التَّعبير به بمثابةِ مجيءِ الكلامِ على خلافِ مُقتضى الظّاهر؛ لأنّ الكفّار أنكروا كونَ محمَّدٍ ﷺ مرسَلًا، وأنكروا كونَ القرآنِ من عند الله تعالى، والمَطالبُ تُثبَتُ بالدّليل لا بالقسَم - تتلخص في أنَّ في القسَم إشعارًا بالدّليل، بأنَّ إرسالَه فيه حكمةٌ عظيمةٌ، فمَنْ تأمّلَ في الحِكمة من رسالته ﷺ وتفكَّر في أحوالِها شخصًا وزمانًا ومكانًا؛ علِمَ صدقَه ﷺ؛ فالقسمُ فيه إشعارٌ بالدَّعوةِ للتفكُّر، وحثٌّ على تدبُّرِ وجهِ الحكمة من إرسالِه ﷺ، وهو ما يُفضي إلى الإيمان والإذعان، كما أنَّه إذا ابتُدِئَ بالدّليل على صورة اليمين، واليمينُ لا تَقَع لا سيَّما من العظيم إلّا على أمرٍ عظيم، عَظُمَ قدْرُه وجلَّ خطرُه عندَهم بما عجَزوا عن الإتيانِ بمثله بعدَ قرعِ أسماعِهم، فأشعرَ بجلالةِ قدره وقرَّرَ كونَه من عند الله تعالى، وآذنَ بتفخيمِ شأنِ المُقسم عليه، والأمرُ العظيمُ تتوفّر الدّواعي الى السُّؤالِ عنه، والإصغاءِ إليه، وعندَ ذكر اليمين تشرئبُّ القلوبُ لسَماع المُقسَم عليه، فيحصلُ التأثيرُ، ولكونِه دليلًا شافيًا؛ فإنَّه يقعُ في السّمعِ وينفعُ القلب، ثم إنَّ الحلفَ بالقرآن ممّن يَعتقدُ تعظيمَه أَرجى لإقناعِ المُخاطبين وثقتِهم بصِدقِه؛ إذ كانوا لا يُقسِمون إلّا بما عظُمَ قدرُهُ وجلَّ خطرُهُ، يقولونَ: ما هذا القرآنُ الَّذي أقسمَ ربُّنا به[1].

القرآنُ دليلُ صدقِ المُبلِّغ عن الله في دَعواه النُّبوَّة

ثمّ إنَّ هذا ليس مُجرَّد حَلْفٍ، وإنَّما هو دليلٌ خرجَ في صورة الحلفِ، بذِكْرِ القَسَم وهو ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ بمعنى أنَّ دليلَ كونِه

(1) الماتُريديّ، تأويلاتُ أهلِ السُّنَّة: 8/ 503، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 251 - 252.

مُرسَلًا هو القرآن الحكيم، الَّذي هو معجزةٌ، فالقرآن هو الحاكمُ على أنَّ الرَّسول ﷺ صادقٌ في دعوى النّبوَّة؛ لِأَنَّ المُعْجِزَةَ الكُبْرَى لرسولِ الله هي القرآن؛ أي لَمّا كان القسمُ يكون لما عظُم شأنُه وجلَّ قدرُه وكان مفيدًا تأكيدَ ما يُخبر عنه في جواب القسم، أفادَ القسمُ تعظيمَ شأنِ جوابِ القسمِ - وهو إثباتُ رسالته ﷺ - وتأكيدَ كونِه من المرسَلين، ووجوبَ الاعتقاد برسالتِه وبكونه منهم، كما أنَّ في القسمِ إيماءً إلى تهديدِ مَن لم يُؤمن برسالته ﷺ، ولهذا أعقبَهُ بذكرِ الإنذار في قوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾.

سرُّ تخصيصِ القَسَمِ بالقرآنَ المُقيَّد بصفةِ الحكيمِ:

أدلَّـةُ الـقُـرآنِ كُلُّها برهانٌ على رِسـالـةِ رسـولِ الـلـهِ لـلإنـسِ والجانِّ

في تخصيصِ القُرآن بالإقسامِ به أوَّلًا وبوصفه بالحكيم ثانيًا في قوله: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ تنويهٌ بشأن القرآن، ودليلٌ على عَظَمته؛ لأنَّ اللّهَ تعالى أقسَمَ به، ولا يُقسِمُ إلّا بشيءٍ مُعَظَّم، والقرآنُ الكريمُ عَظيمٌ في نفسِه، وفيه تنبيهٌ على أنَّ القرآنَ كما يشهدُ برسالته ﷺ من حيث نظمُه المُعجزُ المُنطوي على بدائعِ الحِكَم يشهدُ بها من حيث حِكمتُه؛ لأنَّ الإقسامَ بالشيء استشهادٌ به على تحقُّقِ مضمون الجملة القسميَّةِ وتقويةٌ لثبوته، فيكون شاهدًا به ودليلًا عليه قَطْعًا[1]؛ أيْ: لو لم يكُنْ لرسالته دَليلٌ ولا شاهِدٌ إلّا هذا القرآنُ الحَكيمُ، لَكفَى به دَليلًا وشاهِدًا على رسالةِ محمَّدٍ ﷺ ؛ بل القُرآنُ العظيمُ أقوى الأدِلَّةِ المتَّصلةِ المُستَمِرَّةِ على رِسالةِ الرَّسولِ؛ فأدِلَّةُ القُرآنِ كُلُّها أدلَّةٌ لِرسالته ﷺ [2].

وجهُ تعريفِ لفظِ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾:

من صورِ إعجازِ القرآنِ أنّ كلّه حكيمٌ، وأنَّ بعضَه أيضًا حكيمٌ

(أل) في لفظ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ للعهد، فيُقصَدُ به القرآنُ المُنزّلُ على النّبيِّ ﷺ، ولمّا كان المُنزّل من القرآن لم يكتملْ وقتَ نزولِ هذه الآية؛

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 159.
(2) السّعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 692.

كان المُرادُ المُنزّلَ معَ ما سينزّل، فجميعُ القرآن حكيمٌ وبعضُهُ حكيم، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ القرآن سيكتملُ نزولُه، وهو من لطائفِ الإعجاز في الإخبار عمّا يَستقبِل، وفيه إيذانٌ بأنَّ بعضَ القرآن قرآنٌ، كما أنَّ القرآن يُطلقُ على جميعِ السّوَر والآيات، ولمّا كان اللّفظُ المُطلقُ يُصرَفُ إلى الفردِ الكامل كانَ المُرادُ من القرآن هنا القرآنَ كاملًا.

بلاغةُ الكنايةِ في الآية:

تمامُ الحكمةِ تنزيلُ القرآنِ الحكيمِ على الرّسولِ الحكيمِ

لمّا أقسمَ بالقرآنِ بقيدِ اتّصافِه بالحكيم في قوله: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾، وكان المُقسَم عليه قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؛ أفادَ الكلامُ بلازمِه أنَّ اختيارَ الله لكَ يا محمَّد ﷺ للرِّسالة فيه حكمةٌ بالغة، وأنَّ اختيار الرّسلِ وإرسالَهم فيه حكمةٌ، وكونَ القرآن مُنزّلًا عليك دون غيرك فيه حكمةٌ، وفيه من لطيفِ البلاغةِ وصفُ رسول الله ﷺ بالحكمةِ البالغة؛ لأنَّ القرآن الحكيمَ لا يليقُ أنْ يُنزَّلَ على غيرِ الحكيم.

فائدة (أل) والوصف بـ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾:

القرآن مُتّصف بكلِّ أوصافِ الكمالِ والحكمةِ

اللّام في ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ لاستغراقِ أوصافِ الكمال؛ أيْ إنَّ القرآن هو الكتابُ الَّذي اتّصفَ بجميعِ أوصافِ الحكمةِ وكمالِها، وعبّر عن القرآن بالوصف به؛ لما تُفيدُه الصّفة من معنى اتّصافِ الموصوف بها اتّصافًا لازمًا، وأفادَ اشتمالَ القرآن كلِّه على الحكمة.

دلالةُ الوصفِ بـ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ صيغةً:

مَن تمسّك بالقرآنِ وعمِلَ بما فيه؛ تفجّرتِ الحكمةُ مِن نواحيه

يَحتملُ الوصفُ بـ﴿ٱلۡحَكِيمِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ الذي هو على صيغةِ (فعيل) كونَه بمعنى: فاعل؛ بمعنى أنَّ القرآن حاكمٌ يُميِّزُ بين الحقِّ والباطل ويُفصِّلُ الحلالَ من الحرام، أوْ كونَه بمعنى: مُفعَل، فالقرآنُ مُحكَم في آياتِه ومعانيهِ وحلالِه وحرامِه وأحكامِه، وليس فيه إلّا الحقُّ، فلا يلحقُهُ تغييرٌ ولا نقصٌ ولا اختلالٌ، ويحتملُ أن تكون صيغةُ (فعيل) للنّسبة؛ أيْ: ذي الحكمة، فمَنْ

تمسَّك به وعمِلَ بما فيه يصيرُ حكيمًا، وعلى الأوجهِ كلِّها الصّيغةُ تفيدُ المبالغةَ في الاتّصافِ بالحِكمة[1]، ولا مانعَ من اجتماعِ هذه المعاني كلِّها في وصفِ القرآنِ، ولا سيَّما أنَّ الصّفةَ جاءَتْ معرَّفةً باللّامِ التي هي لاستغراقِ أوصافِ الكمالِ، ليفيد اتّصافَ القرآنِ بكلِّ أوصافِ الكمالِ المذكورةِ.

دلالةُ الصّفةِ بين الحقيقةِ والمجازِ:

القرآنُ حكيمٌ؛ لأنَّه كلامُ الحكيمِ

يحتمل أنَّ الصِّفةَ في قولِه: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ يُرادُ بها الحقيقة، فتكون وصفًا للقرآن بأنَّه ذو حكمةٍ، وأنَّه محكَمٌ في أسلوبِه ومعانيه، وأنَّه منسوبٌ إلى الحكمة كما تقدَّم، أو على أنَّ حكيمًا بمعنى مُحكَم، ويحتمل - كما أجازه الزّمخشريّ - أن يكونَ قد وُصِفَ بوصفِ مُنَزِّلِهِ المُتَكلِّم به؛ أي: وُصِف القرآنُ بالحكيم؛ لأنَّه كلامُ الحكيم وهو اللّه ﷻ فوُصِفَ بصفةِ المُتكلِّم به، فيكون مجازًا عقليًّا من قبيل إسناد المبنيِّ للفاعل إلى المفعولِ بواسطة حرف الجرِّ بناءً على أن (حكيم) بمعنى الفاعل لا المفعول؛ إذ الأصلُ: حكيمٌ في أسلوبِه، ويحتملُ أن يكون الكلامُ على (الاستعارة) بتشبيهِ القرآن بالحيِّ النّاطقِ بالحكمة، فحُذف المُشبَّه به وهو الحيُّ، وذَكَر شيئًا من لوازمِه وهي الحِكمة، فجُعل القرآنُ على سبيل الاستعارة المَكنيَّة كالشَّخص النّاطق بالحكمة، والقرينةُ نسبةُ الحكيم إليه، والغرضُ الاستدلالُ على حِكمة القرآن بالدليل؛ أيْ: هو دليلٌ ناطقٌ بالحكمة كالحيِّ، ويحتملُ أنْ يكون مجازًا مُرسَلًا بعلاقة السّببيَّة؛ أيْ: لأنَّه يدلُّ على الحِكمة والصّواب صارَ كأنَّه الحكيمُ في نفسِه[2].

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 3، وابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 446، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 251.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 3، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 251، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 13/ 7، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 158، والشّهاب الخفاجي، عناية القاضي: 7/ 231، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 90.

بلاغةُ جوابِ القَسَمِ ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾:

مـحـطُّ الـنّـظـرِ
إثـبـاتُ رسـالـةِ
سيّدِ البَشَرِ

لمّا كانت جملةُ القَسَم لا تستقلُّ بنفسها حتى تُتْبَع بما يُقْسَم عليه؛ لأنّ المتكلِّم لا يقصدُ الإخبارَ بالحَلْف فقط، وإنّما يريدُ أن يُخبر بأمرٍ آخرَ - كانَ محطُّ النّظر جوابَ القسم، وهو هنا قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الدّالُّ على إثباتِ رسالة محمَّد ﷺ، وأنَّه مرسَلٌ كسائر المرسَلين في كونِهم من عند الله، وفي تضمّن رسالاتِهم أصولَ الإيمان، وإنّما أكّده بالقَسَم ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾؛ لأنَّ للقرآنِ نوعَ تعلُّقٍ بالمقسَمِ عليه، فإنَّ القرآن الحكيم دليلٌ وعلَمٌ على الرّسالةِ، ومن لطائف القسَم في القرآن هو أنَّ "الرُّسلَ مقسَمٌ عليهم في القرآنِ لا مُقسَمٌ بهم"[1].

بلاغةُ تتابُعِ التّأكيدِ في السّياقِ المجيدِ:

التّأكيدُ تسليةٌ
للقلبِ الشّريفِ،
وتَعريضٌ بأهلِ
الشّركِ والتّزييفِ

جاء الخبرُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ مُضمَّنا التّأكيد بـ(إنَّ) واللّام الواقعةِ في جوابِ القَسَمِ الذي يُفيدُ تأكيدَ المُقسَم عليه كذلك، والجملةِ الاسميَّة؛ لتفيدَ بجموعِها بمجموعها الرَّدَّ على إنكار الكَفَرةِ بقولِهم في حقِّه ﷺ: ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾[2][الرَّعْد: 43]، فيكون الخبرُ إنكاريًّا على مقتضى الظّاهر، كما أفادَ تتابُعُ التّأكيدِ التَّعْريضَ بالمُشْركينَ الَّذينَ كَذَّبوا بالرِّسالَةِ وأنكروها؛ فَهوَ تَأْنيسٌ لِلنَّبيِّ ﷺ، وتسليةٌ لقلبِه الشّريف ﷺ، وهو تَعريضٌ بالمُشركينَ، والتَّأْكيدُ بالنِّسْبَةِ إلَيْهِ زيادَةُ تَقْريرٍ بإثباتِ رسالته لأهمّيّتها[3]، ولا سيَّما أنَّ الكلامَ في سياقِ المُخاطبةِ الذي يفيدُ التّقريبَ، ليفيد المعنى: إنَّهم وإنْ أنكروا رسالتَك وكان الظّاهرُ أنْ تحزنَ لإنكارِهم وتكذيبِهم لكنَّك الرّسولُ المقرَّب عندي، فيكون الخبرُ المؤكّد بثلاثة تأكيداتٍ بهذا المعنى على

(1) ابن قيم الجوزيّة، التّبيان، ص: 143.
(2) البغويّ، معالم التّنزيل: 4/ 5، والعليميّ، فتح الرّحمن: 5/ 467.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 158، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 22/ 345 - 346.

خلاف مُقتضى الظّاهر، فجمعَ الخبرُ في لفظٍ واحدٍ بين كونِه جاء على مقتضى الظّاهر باعتبارٍ وعلى خلافِه باعتبار آخر، والمعنيانِ مقصودان، وهذا من بديعِ بلاغةِ القرآن.

فائدةُ ضميرِ الخطابِ في قوله: ﴿إِنَّكَ﴾:

إثباتُ الرّسالةِ بالمخاطبةِ أشرفُ وأعظمُ للمُخاطَبِ

الخطابُ بـ(ضمير الكاف) في قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ للنبيِّ ﷺ، ولمّا كان المُرادُ تعيينَ المخاطَب وتقريبَه جاء الكلامُ في سياق المُخاطَبة، وليفيدَ مدحَ المُخاطَب ﷺ، وتعظيمَ رسالتِه وتشريفَهما، فإنَّ إثباتَ الرّسالة من المُرسِل على سبيل المُخاطَبة أشرفُ وأعظمُ للمُخاطَب.

فائدة (مِنْ) في السّياقِ المُحكَم:

تشريفُ الرّسولِ الأعظمِ، وتخصيصُهُ بالرّسالةِ والختمِ

(مِنْ) في قوله: ﴿لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ تبعيضيَّة؛ بمعنى: إنَّك من بعضِ المرسَلين، ليُفيدَ اتّصافَه بالرّسالة من عند الله، ولمّا جاءَ الكلامُ في سياق المُخاطبةِ، أفادَ تشريفَه ﷺ وخصوصيَّته في الاتّصاف بالرِّسالة، فإنَّه وإنْ كان من بعضِهم، لكنَّه ليس كسائرِهم عليهم الصّلاة والسّلام في الفَضْل والشّرف والقُرب عند الله تعالى، كما أفادَ التَّعبيرُ بالبعضيّة التّعريضَ بمَن فرّق بينَ الرُّسُل في الإيمان؛ إذ كونُه واحدًا منهم داعٍ إلى التصديقِ به والإيمانِ برسالتِه.

دلالةُ تعريفِ لفظِ ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾:

تنوّعُ دلالةِ التّعريفِ مفيدٌ في الإبانةِ عن السّياقِ المُنيف

(اللّام) في قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ للعهدِ[1]؛ والمعنى: إنَّك من المرسَلين المعهودينَ الّذين أرسلَهم الله تعالى، وتحتملُ أنْ تكون للاستغراق العُرفيّ؛ أيْ: جميعِ المرسَلين من عند الله، والمعنى على الوجهيْن واحدٌ، وفي التعبيرِ بصيغة المفعول إشارةٌ إلى أنَّ رسوليّتَك لم تكن حاصلةً باختيارٍ أوْ كسبٍ أوِ ادّعاء؛ بل وقع عليك الاختيارُ لما يعلمُهُ تعالى في ذاتِ المرسَلين ممّا يحارُ به العقلُ الرَّشيد.

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 93.

سببُ حذفِ مُتعلّقِ ﴿ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾:

إرسالُ المُرسَلين لا يكون إلّا من ربِّ العالمين

لمّا كان المعنى: إنَّك من المرسَلين المعهودينَ؛ اكتُفي به عن ذِكْرِ المتعلَّق، فلم يَقُلْ: إنّك من المرسَلين من عندِ الله؛ للإيجاز في الكلام، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ إرسالَ المرسَلين لا يكونُ إلّا من عندِ الله، فكأنَّه أمرٌ معهودٌ معروف، فضلًا عمّا في حذف المُتعلَّق من رعايةٍ للفاصلة.

سرُّ تخصيصِ الرّسولِ الأكرمِ في قَسَمِ اللهِ المُعظّم:

القَسَمُ الشَّريفُ خَصوصيَّةٌ لرسولِ الله وتشريف

لم يُقسِم اللهُ ﷻ لأحدٍ مِنْ أنبيائِهِ بالرِّسالةِ في كتابِه الحكيم إلّا لهُ ﷺ ؛ تكريمًا له وتشريفًا، ففيه خَصوصيَّةٌ لرسولِ الله ﷺ[1]، ولعلَّ سببَ التَّخصيص به أيضًا أنَّ رسالتَه ﷺ خاتمةٌ للرّسالات جميعًا، وناسخةٌ لها كلّها؛ فكان القَسَمُ على رسالتِه إشارةً إلى دوام تلك الرِّسالة، وأنَّه لا يُقبَلُ اتّباعُ رسالةٍ غيرِها، فيكونُ إنكارُها وإنكارُ رسوليّته إنكارًا للرِّسالات كافّةً، فناسبَ تأكيدُ رسوليّته وتخصيصُها بالقَسَم لها.

فائدةُ الجملةِ الاسميَّة في السّياقِ:

جاءَ جوابُ القَسَم جملةً اسميَّةً في قولِه: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؛ لتُفيدَ ثبوتَ مضمونِ الجملةِ ودوامَها، ففيه إيذانٌ بثبوتِ الرّسالة له ﷺ في عموم الزَّمانِ والمكانِ.

علّةُ الإعمامِ في الآيةِ:

ما جاءَ به الرّسولُ الخاتمُ هو عينُ ما سبقَ به المُرسَلونَ الأكارمُ

لمّا كان المُرادُ إثباتَ رسالةِ رسول الله ﷺ كانَ الظّاهر أنْ يقول: (إنَّك لرسول الله)، فهو أخصُّ وأخْصرُ، وأدلُّ على المقصود في الظّاهر، لكنّه عدل إلى التّعبير بـ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؛ لكونه أبلغَ من حيثُ وصْفُهُ بالرّسالةِ في ضمنِ وصفِه بأنَّه مِن المرسلين، فكأنَّه في حُكم المُكرَّر للتّأكيدِ وللتَّقرير لمناسبةِ المقام؛ فهو من أصول

(1) العليميّ، فتح الرّحمن: 5/ 467.

الإيمانِ، وفيه إشعارٌ بأنَّك معدودٌ من المرسَلين الَّذين آمَن بهم مَن قبلُ وصدَّقَ بهم[1]، فمَن آمنَ بالمرسَلين مِن قبلُ ينبغي أنْ يُؤمنَ بك، وأنَّك ممّن عُرف حالُه في إرسالي[2]، "كما تقول: فلانٌ من العلماء، فيكون أبلغَ من قولك: فلان عالمٌ"[3]، وفيه إشعارٌ بأنَّ الإيمانَ برسولِ اللّه ﷺ هو من تمامِ الإيمان بالمرسَلين، وبأنَّ كلَّ مُرسَلٍ سالكٌ للطَّريق المُستقيم في عقيدتِهِ ونهجِ شريعته، وفيه إيذانٌ كذلك بأنَّ ما تأتي به من أصولِ الإيمان ومن العقائدِ هو عينُ ما أتى به المرسَلون من قبل، كما أنَّ فيه رعايةً للفاصلة.

دلالةُ تنوّعِ السّياقِ بين الخبريَّةِ والحالِ:

تـنـوّعُ التّوجيهِ النّحويِّ المُستفادِ إثـراءٌ للمعنى وبيانٌ للمُراد

يُحتملُ أن يكون قوله: ﴿عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبرًا ثانيًا لـ(إنَّ)، وهو الأحسنُ عندَ كثيرٍ من أهلِ العربيّة والتَّفسير، وهوَ الظّاهرُ مِنَ النَّظْم؛ لِتَرَتُّبِ: ﴿فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ عَلَى الإنذار المُستلزمِ اتّصافَه ﷺ بالخبرَيْن؛ أي: بكونِه من المُرسَلين وكونِه على صراطٍ مُستقيم، والتّقدير: (إنَّك من المُرسَلينَ وإنَّك على صراطٍ مُستقيم)، فيكون جوابُ القَسَم مُضمّنًا خبريْن، وهو الظّاهر، ليفيد التّصريحَ بأنَّه ﷺ على طريقةٍ مُستقيمة، فهو تأكيدٌ لاستقامةِ ما عليه ﷺ وما جاءَ به من الشّرع الكريم، وتقريرٌ له، وتعدّدُ الخبر أيضًا يناسبُ عظمةَ القَسَم رفعةً لشأنِ المُقسَم عليه، ويؤيّدُ هذا الوجهَ قولُه تعالى إخبارًا عن رسول اللّه ﷺ: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [الزُّخرف: 43]، ويكونُ ردًّا على المُكذِّبينَ المُنكرينَ لرسالته أوّلًا، ولكونه على طريقةٍ مُستقيمة ثانيًا، ويَحتَمِل أنْ يكونَ من صلةِ المرسلينَ فيكون حالًا، وهي حالٌ مُقترنةٌ؛ أيْ: (إنَّك من المرسلين حالَ كونهم على صراطٍ

(1) الماتُريديّ، تأويلات أهل السُّنَّة: 8/ 503، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 90.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 93.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 331.

مُستقيم)[1]؛ لإثباتِ اقترانِ هذه الحالِ بهم؛ أيْ: إنَّ جميعَ المرسلين على صراطٍ مستقيم، ويؤيّد هذا الوجهَ قولُه تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: 6 - 7]، ويدخلُ في حالِ كونِ المرسَلينَ على صراطٍ مُستقيم حالُه ﷺ دخولًا أوّليًّا؛ لمجيئِهِ في سياقِ مُخاطبةِ رسول الله ﷺ، وعلى هذا التّوجيهِ لا يحسُنُ الوقفُ على ﴿ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؛ لأنَّ ما بعدَهُ مُتعلّقٌ به[2].

بلاغةُ الاستعارةِ بحرفِ الجرّ:

عُبِّرَ بحرفِ الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾ في قوله: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ على طريق الاستعارة[3]، فالكلامُ تَمْثيلٌ لِحالِ رسولِ الله ﷺ - على توجيهِ أنْ يكون ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ خبرًا ثانيًا - بأنْ شُبِّهتْ هيئةُ تمكُّنِه ﷺ من الرّسالةِ، الّتي أُرسِل بها وثباتِه واستقرارِه عليها، والسّيرِ في تبليغِها، بهيئةِ الرّاكب في الاعتلاءِ على المركوبِ والتّمكّنِ من تصريفِه، فوجهُ الشّبه هو التّمكّن والاستقرار، ودلَّ على التّشبيه حرفُ الاستعلاء؛ لأنَّ الاستعلاءَ أقوى أنواعِ تمكّن شيءٍ من شيءٍ، وكلا طرَفَي التّشبيهِ حالةٌ مُنتزَعةٌ من مُتعدّد، فجاءَ الكلام على طريقِ الاستعارة التّمثيليَّة التّبعيَّة، وإنْ كان: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ حالًا من ﴿ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ فتكونُ الاستعارةُ التّمثيليَّةُ التّبعيَّة تمثيلًا لحالِ تمكُّنِهم من رسالتِهم واستقرارِهم عليها بحالِ مَن اعتلى الشّيءَ ورَكِبَهُ.

قـوّةُ تمكُّنِ الرّسالةِ في الصّحّةِ والاستقامةِ والدّلالةِ

بلاغةُ الاستعارةِ في استقامةِ الصّراطِ:

في قوله: ﴿صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ استعارةٌ تصريحية، فقد شُبِّهَ الهُدَى المؤصِّلُ إلَى الفَوْزِ في الآخِرَةِ، وهوَ الدّينُ الَّذي بُعِثَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ، والخُلُقُ

القـرآنُ حاوي الدّينِ القَويمِ والمُبينُ عن الصّراطِ المُستقيمِ

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 2/ 327، والزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/ 278، والنّحّاس، إعراب القرآن: 3/ 259، والواحديّ، التّفسير البسيط: 18/ 451، والعُكبَريّ، التّبيان في إعراب القرآن: 2/ 1078، والشّوكانيّ، فتح القدير: 4/ 413.

(2) مكّيّ بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 9/ 6001.

(3) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 91.

الَّذي لَقَّنَهُ اللَّه بِطَريقٍ مُسْتَقيم لا اعْوِجاجَ فيهِ من حيثُ إنَّهُ مَوْثوقٌ بِهِ في الإيصالِ إلَى المَقْصودِ دونَ أَنْ يَتَرَدَّدَ السّائِرُ فيهِ، فالإسْلامُ فيهِ الهُدَى في الحَياتَيْنِ، ومُتَّبِعُهُ كالسّائِرِ في صِراطٍ مُسْتَقيم لا حَيْرَةَ في سَيْرِهِ تَعْتَريهِ حَتَّى يَبْلُغَ المَكانَ المُرادَ، ولمّا كان ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ من تمام المقسَم عليه؛ أشعرَ أنَّ المُقسَمَ به؛ أي: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ هو حاوي الدّينِ، فَكانَ القُرْآنُ مِنَ الصِّراطِ المُسْتَقيم[1].

دلالةُ لازمِ الفائدةِ في الآيةِ الرّاشدةِ:

الـرّسـولُ عـلى الـصّـراطِ المُـسـتـقـيـمِ، ودينُهُ هو الهُدى القَويمُ

ليس الغرَضُ من الإخبارِ عن المخاطَبِ في قولِه: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ إفادةَ كَونِ رسولِ اللّه ﷺ على صِراطٍ مُستقيم؛ لأنَّ ذلك مَعلومٌ حُصولُه من الإخبارِ من كَونِه أحَدَ المرسَلينَ، ولكنَّ الغرَضَ من هذا التّركيب بيانُ تمكُّنِه من الرّسالة وثباتِه عليها بحسب ما تقدَّم من تقريرِ الاستعارة، أوْ يكونُ جمعًا بين الفائدةِ ولازمِها؛ أيْ: تقريرُ كونِه ﷺ على صراطٍ مُستقيم وتمكّنِه من الرّسالةِ، ومن فوائدِ الخبرِ الجمْعُ بيْنَ حالِ الرَّسولِ ﷺ وبيْنَ حالِ شريعتِه ودينِه؛ ليَكونَ العِلْمُ بأنَّ دينَه صِراطٌ مُستقيمٌ عِلْمًا مُستقلًّا لا ضِمْنيًّا[2].

توجيهُ دلالةِ الوصفِ:

الـصّـراطُ المُـسـتـقـيـمُ هو الإسلامُ العظيمُ

اختلفَتْ أقوالُ المُفسِّرينَ في تعيينِ المُرادِ من قوله: ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، والصّحيح أنَّ تعيينَ القولِ المُرادِ يعتمدُ على توجيهِ الجارِّ والمجرور، فإنْ كان ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبرًا ثانيًا لـ(إنَّ) فالمقصودُ من الصِّراط المُستقيم هو الإسلامُ، فيكونُ قد أخبرَ عن رسولِ اللّه ﷺ بخبريْن؛ أيْ: إنَّك من المرسَلين وإنَّك على طريق مستقيم، وهو الإسلام، فهو المنهج السَّليم والدّينُ القويمُ والشّرع المُستقيم؛ لأنَّ طريقَ الأديان كلِّها غيرُ الإسلام؛ أيْ: بعدَ إرسالِ رسولِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 346.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 346.

اللّه ﷻ ليس بمُستقيم، وإنْ كان ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ صلةً لـ﴿لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، ليكونَ وصفًا لجميعِ المُرسَلين، فيُقصدُ به الطّريقُ التي لا اعوجاجَ فيها، وهو توحيدُ اللّه تعالى وجميعُ الاعتقاداتِ الحقَّة والاستقامةُ في العمَلِ، ومِن جُملتِه الثَّباتُ على الإيمانِ وإخلاصِ العمَل وأداءِ الفرائضِ، وهذا المجموعُ جادَّةٌ مسلوكةٌ للمُرسَلين[1].

بلاغةُ الإطنابِ في الآية:

شريعةُ الرّسولِ وأحكامُها أقومُ الشَّرائعِ وأعدلُها

قد يُقالُ: أيُّ حاجةٍ إلى قوله: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ خبرًا كانَ أوْ صلةً، وقد عُلِم أنّ المرسَلينَ لا يكونونَ إلّا على صراطٍ مُستقيم؟ وجوابُه أنَّ له نكاتٍ؛ منها: أنَّ ما يعظُمُ شأنُه ويُهتمُّ لأمرِه لعمومِ الانتفاع به لا يُكتفى بما يدلُّ عليه بطريق الالتزام بلفظ ﴿لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، ليفيدَ وصفُ الشّرع صريحًا بالاستقامةِ بعدَما دلَّ عليه التزامًا تقويةَ المعنى وتقريرَه.

رسولُ اللهِ على الطّريقِ المُستقيمِ وشريعتُه أقومُ الشَّرائعِ وأعدلُها

ليسَ الغرض مِن ذِكرِ الجملة ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ تمييزَ مَن أُرسِلَ على صراطٍ مُستقيم مِن غيره ممَّن ليس على صفتِه، وإنَّما الغرضُ وصفُهُ ووصفُ ما جاء به من الشَّريعة؛ بمعنى أنَّ شريعتَه ﷺ أقومُ الشَّرائعِ وأعدلُها، فجمعَ بين الوصفيْنِ في نظامٍ واحدٍ، كأنَّه قال: إنَّك لمن المُرسَلينَ الثّابتينَ على طريقٍ ثابتٍ، وفيه أمرٌ آخر، وهو أنَّه ليس الغرضُ في إيقاع ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ خبرًا أو صلةً مُجرَّدَ الإخبار؛ أيْ: ذكرَ نفسِ الخبر؛ بلِ المقصودُ الأوّليُّ اتّصافُ المُسندِ إليه وهو ضميرُ (الكاف) العائدُ إلى رسول اللّه ﷺ بالخبر؛ بمعنى أنَّ الوصفَ مُستقرٌّ فيه ثابتٌ عليه، وأنَّه جادّتُه؛ بل هو عادتُه[2].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 20/ 490، والواحديّ، التَّفسير البسيط: 18/ 451، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 91.

(2) الزّمخشريّ، الكشاف: 4/ 3 - 4، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 263، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 13/ 8.

فائدةُ التّنكيرِ في قوله: ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾:

يفيدُ تنكيرُ الموصوفِ وصفتِه في قوله: ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ تفخيمَ الصّراطِ وتعظيمَه وتفخيمَ استقامتِه وتعظيمَها؛ بمعنى أنَّه ﷺ أُرسِلَ من بين الصُّرُط المستقيمةِ على صراطٍ مُستقيم؛ فكأنَّه جعلَ الصِّراطَ المُستقيم الصُّرُطَ كلَّها، ثمَّ جُرِّدَ منها صراطٌ مستقيمٌ، وهو هي[1]، كما يفيدُ التّفخيمُ في سياق الامتنان أنْ لا صراطَ مثلُ هذا الصّراطِ ولا استقامةَ مثلُ استقامتِه.

لا صـراطَ مثلُ صراطِ الإسلامِ، ولا استقامةَ مثلُ استقامتِه

دلالةُ الصّفةِ في السّياقِ:

وُصِفَ لفظ (الصِّراط) بأنَّه ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ على سبيل تقريرِ المعنى، وبيانُه أنَّه لمّا كان الصّراط، وهو الطّريق الواسعُ الواضحُ الذي لا اعوجاجَ فيه، ولا يكون إلّا مستقيمًا[2]؛ كان تقييدُ الصّراطِ بالصّفة على سبيل تأكيدِ استقامتِه وتقريرِها، وفي وصفِ الصِّراط بالمستقيمِ دعوى يُثبتُها أنَّ أساسَ الصّراط القرآنُ الحكيم؛ فتكونُ الاستقامةُ ثابتةً للمنهج المُعبَّر عنه بالصّراط؛ لأنّه منهجٌ مُحكَمٌ منسوبٌ إلى الحِكمة والإتقان، ويكونُ المعنى: أقسمُ إنَّك من المرسَلين لأنّك مؤيّدٌ بالرِّسالة التي هي القرآنُ، وإنَّك على الصِّراط المستقيم؛ لأنَّ القرآن مُحكَمٌ لا نقصَ فيه ولا اختلال، فلا بدَّ أنْ يكون الطّريقُ مُستقيمًا لا انحرافَ فيه ولا اعوجاج.

تأكيدُ استقامةِ الصّراطِ بيانٌ للمَغزى المُستفادِ

بلاغةُ الكناية في الآية:

في قوله: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ كنايةٌ، بيانُها أنَّه لمّا كان المُقسَم به هو القرآنَ الحكيمَ الَّذي أُرسِلَ به رسولُ الله ﷺ، وكان قوله: ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾

مَن اتَّبعَ الرّسولَ اهتدى، ومَن جانَفَ سبيلَه ضلَّ وهلكَ

(1) الزّمخشريّ، الكشاف: 4/ 4، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 13/ 9، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 159.

(2) الرّاغب، المُفردات: (صرط).

من تمامِ جوابِ القسم، وهو وصفٌ لرسولِ الله ﷺ على الوجهيْن؛ أيْ: تصريحًا أوْ ضمنًا، أفادَ بلازمِه أنَّ مَن يهتدِ بالقرآنِ فهو على صراطٍ مُستقيم، ولمّا كانَ رسولُ الله ﷺ مُتمكّنًا على الصّراط المستقيم قائمًا عليه أفادَ بلازمِه كذلك أنَّ مَن اتَّبعَه فقد اهتدى، ومَنِ اتَّخذ سبيلًا غيرَ سبيلِه فقد ضلّ وهَلَكَ.

بلاغةُ التّعريضِ في السّياقِ الحكيمِ:

كفى بالله شهيدًا على صدقِ رسالةِ نبيّه واستقامتِها

في جملة جواب القَسَم: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ تعريضٌ بمَن أنكرَ رسالةَ الرَّسول ﷺ بأنَّه تعالى كفى به شهيدًا بأنَّك رسولُ الله، وأنَّ مَن لم يتّبعْك فهو في طريق الضّلالة وليسَ على صراطٍ مستقيم[1]؛ بل القرآنُ الحكيمُ المُقسَمُ به شاهدٌ على أنَّك رسولُ الله، وأنّك على طريقٍ مُستقيمٍ.

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 91.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»